

Distr.: General
24 May 2018
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقرير حكومة منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)
(انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوخبولد سوخي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من
الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

تقرير منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)

عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)، تقدم منغوليا فيما يلي تقريرها عن
التدابير المتخذة لتنفيذ القرار.

١ - لمحة عامة

منغوليا ملتزمة بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وهي ما فتئت تؤيد كل جهد يبذله
المجتمع الدولي لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه ابتغاء تحقيق نزع السلاح النووي.

وتنفذ منغوليا بالكامل التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية، وقد قدمت تقارير تتعلق بذلك (S/AC.49/2007/21 و S/AC.49/2014/5
و S/AC.49/2016/39 و S/AC.49/2017/41 و S/AC.49/2017/158).

وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، جرى تعميمه فوراً على جميع الوزارات
والوكالات والمنظمات المعنية، التي عممت بدورها محتويات القرار على ما يتبع لها من هيئات فرعية
وكيانات ومؤسسات أعمال.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالأمن وقضايا السياسة
الخارجية التابعة لبرلمان منغوليا جلسة مغلقة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥
(٢٠١٧)، حيث أصدرت توجيهات محددة إلى الحكومة بشأن تنفيذها في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

ولا تزال وزارة خارجية منغوليا هي الكيان الحكومي المسؤول عن التنسيق العام لتنفيذ أحكام
القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) وسائر قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذات الصلة.

٢ - تدابير التنفيذ

تؤيد منغوليا قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)
و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧)
و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بشأن فرض تدابير تقييدية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي
ملتزمة بتنفيذ تلك التدابير على نحو تام. وعلاوة على المعلومات المقدمة في التقارير السابقة عن تنفيذ
قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تود منغوليا في هذا التقرير أن تبلغ عن
بعض المعلومات المستكملة وعن تنفيذ أحكام محددة من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وذلك كما يلي:

ألف - الأفراد والكيانات المدرجة أسمائهم في القائمة (الفقرة ٣)

أبلغت سلطات مراقبة الحدود المعنية بأحكام القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) وبالتزاماتها بموجبها.
ولم يدخل أي فرد من الأفراد المدرجة أسمائهم في المرفق الأول للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) أو القرارات
السابقة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممن يشملهم حظر السفر إقليم منغوليا أو يعبره.

وأبلغ المصرف المركزي لمنغوليا ووكالة المخابرات العامة بأحكام القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وتحديدًا بأسماء الأفراد والكيانات المدرجة في المرفقين الأول والثاني من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) فيما يتعلق بتجميد الأصول، كما أبلغا بالتزاماتهما بموجب القرار. وما زالت السلطات المعنية تتولى بشكل صارم رصد وكفالة تنفيذ التدابير المفروضة في قرارات مجلس الأمن بشأن هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات.

باء - النقل (الفقرتان ٦ و ٧)

منغوليا بلد غير ساحلي. وهناك حاليا ٣٤١ سفينة أجنبية ترفع العلم المنغولي في أعالي البحار. وكان بعض سفن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفع العلم المنغولي قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وعملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، ألغى في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تسجيل ١٧ سفينة مرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأُهميت عقودها. ولا توجد حاليا أي سفينة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفع العلم المنغولي.

جيم - المسائل القطاعية (الفقرات ٨-١١)

أبلغت الوكالات ومؤسسات الأعمال المعنية في منغوليا بالمحتويات والتدابير الجديدة المتعلقة بتصدير السلع واستيرادها ونقلها وتفتيشها، وبما استجد من معلومات عنها. وأجرت السلطات المنغولية استعراضات دقيقة ولم تعثر على أي معلومات عن شراء السلع والأصناف المحظورة في الفقرات من ٨ إلى ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)، بما فيها الفحم والحديد وركاز الحديد والأغذية البحرية والرصاص وركاز الرصاص.

وذكرت الوزارات المعنية وسلطات مراقبة الحدود والسلطات الجمركية بالتزاماتها بموجب القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتفتيش جميع الأغراض والأمتعة الشخصية لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرهم من المسافرين المتجهين إليها أو القادمين منها وكذلك تفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى ذلك البلد أو القادمة منه، أو التي توسطت فيها أو يسرّها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو رعاياها أو أفراد أو كيانات يعملون بالنيابة عنهم، إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الشحنة تحتوي على أصناف محظورة. ولم تسجل أي حالة في هذا الصدد.

وما برحت منغوليا تمثل امتثالا صارما للفقرة ١١ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) فيما يتعلق بتراخيص العمل الصادرة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذكرت الوزارات والسلطات المعنية بالتزاماتها المتعلقة بإصدار تراخيص العمل.

وظل مجموع حصص تراخيص العمل المخصصة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتناقص باستمرار، حيث بلغ ٣٣٨ ٢ تراخيصا في عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٨٥٨ ٣ تراخيصا في عام ٢٠١٥ و ٤٨٣ ٢ تراخيصا في عام ٢٠١٦. ورغم أن العدد الإجمالي لتراخيص العمل المقررة للعاملين من رعايا ذلك البلد، الذي يحدده القرار الحكومي ذو الصلة، قد بلغ ٣٣٨ ٢ تراخيصا لعام ٢٠١٧، فحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان عدد رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين منحهم

السلطات المختصة تراخيص عمل يبلغ ٢٢١ ١ شخصا فقط. وإضافة إلى ذلك، طُرد من منغوليا في عام ٢٠١٦ أكثر من ٢٠٠ عامل من رعايا ذلك البلد.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، طلب فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) إلى منغوليا تزويده بالمعلومات بشأن عدد تراخيص العمل التي مُنحت لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقُدِّمت المعلومات ذات الصلة إلى الفريق.

دال - المسائل المالية (الفقرة ١٢)

أبلغت الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة في منغوليا بالأحكام المتعلقة بالمشاريع المشتركة والكيانات التعاونية وطلبت إليها تعميم محتويات القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على مؤسسات الأعمال.

ويعمل في منغوليا ٢٠ من المشاريع المشتركة والكيانات التعاونية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، لم يُنشأ أي مشروع مشترك أو كيان تعاوني جديد ولم يوسع أي مشروع مشترك قائم بتوظيف استثمارات إضافية.

هاء - المسائل السياسية (الفقرة ٢٨)

في الفقرة ٢٨ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، يرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس ودول أخرى لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار ويشدد على أهمية العمل من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

ومن بين أولويات السياسة الخارجية المنغولية المشاركة في التعاون المتعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقديم الدعم الاستباقي للسياسات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتعاون الأمني في شرق آسيا وشمال شرق آسيا ووسط آسيا. وفي هذا الإطار، تقدمت منغوليا في عام ٢٠١٣ بمبادرة إجراء "حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا"، وعُقد المؤتمر الدولي الرابع بنجاح في أولانباتار في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وإذا كانت المؤتمرات الثلاثة السابقة نُظمت على مستوى المسار ٢، فإن مؤتمر عام ٢٠١٧ قد عُقد على مستوى المسار ١,٥. فقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الحكومات والأوساط الأكاديمية من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفرنسا، وكندا، ومنغوليا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، كما شارك فيه ممثلون عن معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، ومعهد البحوث الاقتصادية لشمال شرق آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولم يقتصر جدول أعمال المؤتمر الرابع على القضايا الأمنية المتعلقة بشمال شرق آسيا وإنما تضمن أيضا مشاريع محتملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبيئة. وعُرض العديد من الأفكار والمنظورات المهمة التي أعرب عنها المشاركون فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسية للمؤتمر. وقدمت العروض تحليلات متنوعة للحالة الراهنة في شمال شرق آسيا، وبيئتها الأمنية، والمصالح الاستراتيجية للبلدان ذات الصلة، والمنظورات بشأن المستقبل.

ومنطقة شمال شرق آسيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي لم تُنشأ فيها أي آلية مكرّسة للتعاون الأمني. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تشجيع جميع المبادرات المناسبة لتحقيق هذه الغاية، مع تشجيع الحوار من أجل السلام والتفاهم المتبادل وبناء الثقة في المنطقة.

وأبرز المشاركون أهمية المشاركة خلال المؤتمر، مؤكدين على أنها يجب أن تكون شرطاً أساسياً مهماً لنجاح أي حوار. وبالفعل، فقد أشار سفير الاتحاد الأوروبي إلى أن "العزلة ليست وصفاً للنجاح". وتؤيد منغوليا المشاركة البناءة من جانب جميع البلدان، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في نزع فتيل التوتر وتسوية المسائل المتعلقة.

وأثبت المؤتمر مرة أخرى أن حوار أولانباتار لا يزال يتمتع بتأييد واسع. وعلى سبيل المثال، وكما لاحظ نوبورو مياواكي من جامعة ريتسوميكان، فإن حوار أولانباتار هو المنتدى الوحيد الذي يضم جميع الكيانات السياسية في شمال شرق آسيا. وفي واقع الأمر، فمنغوليا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لا توجد لديه أي قضايا غير محسومة، سواء أكانت إقليمية أو سياسية، مع أي بلدان أخرى في المنطقة أو مع أي بلد آخر فيما يتعلق بهذه المسألة. وهدفنا هو توفير أرضية محايدة للحوار والمشاركة البناءين.

وستواصل حكومة منغوليا بذل جهودها لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها، وستعقد حوار أولانباتار الخامس في عام ٢٠١٨.

٣ - خاتمة

تظل منغوليا ملتزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتعاون الوثيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).